

Distr.: General
6 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الباب ١٣، مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية

التقرير الحادي عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.13)/Add.1). وخلال نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة بالمدير التنفيذي وممثلين آخرين لمركز التجارة الدولية عن طريق التداول بالفيديو وممثلين للأمين العام في المقر.

٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٦، قُدمت في الوثيقة A/62/6 (Sect.13) ملزمة مبسطة للميزانية تشمل تقديرات أولية لتغطية برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(١)، بأن تحيط الجمعية العامة علما، بدون الإخلال بنظرها في البيان النهائي للميزانية البرنامجية المقترحة والمفصلة للمركز، بالموارد المقترحة في التقديرات الأولية للميزانية، بما في ذلك طلب ثلاث وظائف جديدة من الفئة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٧ (A/62/7)، الفصل الثاني، الفقرة رابعا - ٣١.



الفنية (وظيفة واحدة ف-٤ ووظيفتان ف-٢)، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٤ وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة.

٣ - وترد المعلومات المتعلقة بالاحتياجات التقديرية والإيرادات المتوقعة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الجدول ١٣-٢ من وثيقة الميزانية (A/62/6 (Sect.13)/Add.1). وستمول الميزانية بالتساوي من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، المنظمتان الأم لمركز التجارة الدولية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول أن الاحتياجات لفترة السنتين تقدر بمبلغ ٩٠٠ ٦٨٠ ٦٨ فرنك سويسري، قبل إعادة تقدير التكاليف، يمثل زيادة قدرها ٣١١ ٥٠٠ فرنك سويسري، أو ٤,٠ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتعزى الزيادة أساساً إلى اقتراح إنشاء ٤ وظائف جديدة من الفئة الفنية وإعادة تصنيف وظيفة واحدة (انظر الفقرة ٥ أدناه). ويتوقع أن تبلغ الإيرادات المتنوعة خلال فترة السنتين ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، تمثل زيادة قدرها ٢٣٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، مقارنة بالتقديرات البالغة ٤٧٠ ٠٠٠ فرنك سويسري لفترة السنتين الحالية. وكما هو مبين في الفقرة ١٣-١٥ من وثيقة الميزانية، ستبلغ المساهمة التقديرية لكل منظمة أم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما قدره ٢٠٠ ٥٢٦ ٣٤ فرنك سويسري، بعد إعادة تقدير التكاليف، أو ٨٠٠ ٧٧١ ٢٨ دولار بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وهو ١,٢٠ فرنك سويسري للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة.

٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بالزيادات المسجلة في تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية التي ستكمل الاعتمادات المرصودة في إطار الميزانية العادية وتمكن مركز التجارة الدولية من تنفيذ مشاريع التعاون التقني. وتقدر الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الميزانية العادية بمبلغ ٢٠٠ ٧٥٢ ٦٩ فرنك سويسري، بعد إعادة تقدير التكاليف، وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري. وقد بلغت النفقات الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قدره ٦٠٠ ٤٩١ ٦٤ فرنك سويسري، أما الاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فيبلغ ٢٠٠ ٤١٨ ٨٠ فرنك سويسري. وكما تُبينه الفقرتان ١٣-٧ و ١٣-٣٥ من الميزانية، زادت الموارد المالية للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بأضعاف مضاعفة وحددت الجهات المانحة المركز كجهة من الجهات المهمة المتلقية للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وبما أن المركز سيضطلع بدور محوري في تقديم المعونة من أجل التجارة، فسيستلحق قدرًا أكبر من الأموال الخارجة عن الميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وزاد النفقات السنوية للمركز في مجال المساعدة التقنية

بنسبة ١١٨ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، مقارنة بالنمو المقابل لذلك في نفقات الميزانية العادية بنسبة ١٧,٣ في المائة خلال نفس الفترة.

٥ - ويرد بيان الاحتياجات من الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الفقرتين ١٣-١٣ و ٣٣-١٣ والجدولين ١٣-٣ و ١٣-٥ من وثيقة الميزانية. والمقترحات الواردة في الفقرة ١٣-١٣ فيما يتعلق باستحداث ٤ وظائف جديدة من الفئة الفنية (وظيفة واحدة ف-٤ و ٣ وظائف ف-٢)، ونقل وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٢ لتصبح وظيفة من الرتبة ف-٤ وإلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة هي كالتالي:

(أ) إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٤ لموظف أقدم لشؤون الإدارة والتقييم القائمين على النتائج (مكتب المدير التنفيذي) يتولى مهام تصميم وتنفيذ عمليات الرصد والإبلاغ عن النتائج والأداء على المستوى التنظيمي وتوفير الدعم للمديرين والموظفين؛

(ب) إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٢ لمطور نظم معلومات (شعبة تنمية المنتجات والأسواق) لضمان توفر الموارد والمهارات اللازمة لدى قسم المعلومات التجارية لتطوير وتعهّد أدوات لإدارة المعلومات على الشبكة العالمية؛

(ج) إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٢ لموظف معلومات تجارية (شعبة تنمية المنتجات والأسواق) لتقديم الدعم لبحوث المعلومات التجارية وتطوير المضمون، ولتعزيز قدرة خدمة الرد على الاستفسارات؛

(د) إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٢ لموظف موارد بشرية (شعبة دعم البرامج) لتعزيز القدرة على استعراض وتطوير النهج الإدارية لإدارة الموارد البشرية، وتوفير التوجيه بهدف تحسين الإنتاجية والأداء في إطار الإدارة القائمة على النتائج؛

(هـ) نقل وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٢ لتصبح وظيفة من الرتبة ف-٤ لحرر على الشبكة العالمية (من شعبة دعم البرامج إلى مكتب المدير التنفيذي)، وذلك لتعزيز وظيفة الاتصالات على الصعيد الاستراتيجي في المركز؛

(و) إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (وظيفتان في شعبة تنمية المنتجات والأسواق، ووظيفة واحدة في شعبة دعم البرامج) لم تعد هناك حاجة لها نظراً لتغير المهمات الموكولة لهذه الوظائف بسبب الاستعمال المتزايد لمصادر المعلومات الرقمية.

٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول المقترحات المبينة في الفقرات الفرعية من (ب) إلى (و) من الفقرة ٥ أعلاه، للأسباب التي يبينها الأمين العام في تقريره. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف-٤ المبين في الفقرة ١٣-١٣ (أ) من التقرير،

ترى اللجنة أنه يتعين النظر إلى هذه المهمة كمجهود جماعي لكل الإدارات المعنية (انظر أيضا الفقرة ٨ أدناه)، ولذا، فإن اللجنة مقتنعة بأن هناك ما يدعو إلى إضافة هذه الوظيفة أو أن إضافتها ستعطي قيمة متكافئة معها.

٧ - وتقدر الاحتياجات من الموارد غير المخصصة للوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ١٦ ١٠٢ ٧٠٠ فرنك سويسري، قبل إعادة تقدير التكاليف، وهي على نفس مستوى الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسيقابل الزيادة في احتياجات تكاليف الموظفين الأخرى، والتدريب، والأثاث والمعدات، نقصان في احتياجات مصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، على النحو المبين في الفقرة ١٣-١٤ من وثيقة الميزانية.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣-٢٥ من وثيقة الميزانية أن المركز شرع في عملية إدارة التغيير عقب الاستنتاجات التي خلص إليها تقييم خارجي شامل وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن الأجزاء الرئيسية لهذه العملية تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وقد أبلغت اللجنة بأن تحول المركز إلى الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج عمل قيد الإنجاز وأن المركز يعتزم إدخال تحسينات كبيرة في هذا الصدد في عرض ميزانية فترة السنتين المقبلة. وتوصي اللجنة بأن يستفيد المركز، في سياق اعتماد الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج، من خبرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ودروسها المستفادة.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها بأن نظامي المركز لإدارة العلاقة مع الزبائن وإدارة المضمون في المؤسسة سيكاملان نظام الأمم المتحدة المقبل لتخطيط موارد المؤسسة وسيتكاملان معه بشكل تام. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المركز بدأ مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل إدراج تلك الخدمات في مذكرة التفاهم المبرمة بين المركز ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وأن المركز سيعمل على تحقيق الاتساق مع نهج الأمم المتحدة وخدماتها إلى أقصى حد ممكن في سياق متابعته الاستثمار في النظم. وتعتزم اللجنة متابعة هذا الأمر في سياق تقرير الأمين العام عن إعداد هذا النظام.

١٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإجراءات الجديدة للميزانية التي أدخلت بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩ تستلزم من المركز أن يستمر في إعداد ملزميتين تشتملان على نفس المعلومات المالية والفنية بشكليين مختلفين لتقديمهما للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يسعى المركز إلى المواءمة بين الوثيقتين بالتشاور مع أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وطلبت اللجنة في تقريرها عن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/62/7/Add.16، الفقرة ١٢) الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالجهود الإضافية المبذولة

والتقدم المحرز في مجال المواءمة في سياق البيان التالي للميزانية، جنبا إلى جنب مع تقييم للكيفية التي تعمل بها الإجراءات الجديدة وما حققته من تبسيط وتسهيل فيما يتعلق بإجراءات عرض الميزانية. وقد أورد المركز، في الجدول ١٣-٦ من وثيقة الميزانية أن الإجراءات الجديدة قلّصت حجم العمل والازدواجية خلال عملية عرض الميزانية. وستُدرس فرص تحقيق مزيد من المواءمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في سياق عملية إدارة التغيير في المركز.

١١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الميزانية المقترحة في إطار الباب ١٣، مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، رهنا بالتوصيات المبينة في الفقرة ٦ أعلاه.